

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٢٧

الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيز دا روزا
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد العربي
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة بشأن تسليم المشتبه بهم المطلوبين في محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا، اثيوبيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1996/10)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة بشأن تسليم المشتبه بهم المطلوبين في محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا، اثيوبيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1996/10)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا وباكستان والسودان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد عطيفة (اثيوبيا) والسيد ياسين (السودان) مقعدين الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد كمال (باكستان) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. مجلس الأمن يجتمع استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/69، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اندونيسيا وبوتسوانا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر وهندوراس.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: S/1996/30، رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/22، و S/1996/25، و S/1996/29، رسائل مؤرخة ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو ممثل اثيوبيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد عطيفة (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على اتاحة الفرصة لي للمشاركة في المناقشة الحالية للمسألة التي عرضتها حكومة بلدي على مجلس الأمن في رسالتها المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير، والمتصلة بمحاولة اغتيال فخامة الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، في أديس أبابا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بمناسبة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، ودور حكومة السودان.

إن القرن الأفريقي منطقة معروفة منذ أمد طويل بالحرب والمجاعة. وبسبب هذه التركة من الصراع والحرمان التزمت حكومة بلدي بالتحول. وخلال السنوات الخمس الماضية، سعت اثيوبيا الى بناء السلام في الداخل وفي البلدان المجاورة لها، بما فيها السودان. ونحن نعتقد اعتقادا قويا أنه يمكن تحقيق مكاسب كثيرة بالتعاون وأنه يمكن خسارة الكثير بالمواجهة.

وفي الوقت الذي يتمتع فيه بلدي بعلاقات ممتازة مع البلدان المجاورة لها ويواصل فيه الإسهام في البحث عن حل دائم للأزمة في الصومال، فإن جهودنا الرامية الى اقامة وإدامة علاقات طيبة مع السودان، لم تثمر. ويعود ذلك الى أن القوى التي توجه السودان وضعت أنفسها على طريق الاصطدام مع المنطقة دون الاقليمية بأسرها. ولعل سياسات الخرطوم الخطيرة هي التي أدت الى اشتراكها في عمل من أعمال الارهاب ارتكب في بلدي. إن محاولة الاغتيال التي استهدفت فخامة الرئيس مبارك، رئيس مصر، أذهلت أمتنا وصدمت العالم - وخاصة افريقيا التي كان قادتها يجتمعون في أديس أبابا من أجل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية. ولحسن الحظ، انقذ الموقف بفضل العناية الالهية واليقظة. ولو كانت تلك المحاولة ناجحة، لكانت آثارها، ولا سيما أثرها في المنطقة دون الاقليمية، وخيمة وطويلة الأجل. وعلى الرغم من أن محاولة الاغتيال قد

باءت بالفشل، فإن الأدلة المتزايدة التي اكتشفها فريقنا للتحقيق والتي تشير بأصبع الاتهام الى حكومة السودان تبين بوضوح التهديد المستمر للسلم والأمن في المنطقة.

ولقد عرضنا هذه المسألة على مجلس الأمن والأسف يخالجنا. وكانت حكومتي تعتزم حل هذه المسألة على الصعيد الثنائي في المقام الأول. فبعد أن بينت التحقيقات أن ثلاثة من الارهابيين المشتبه بهم في تلك الجريمة يختبئون في السودان، قدمت حكومتي المعلومات ذات الصلة للحكومة السودانية، وطلبت إليها تسليم هؤلاء الارهابيين الثلاثة على أساس معاهدة تسليم المجرمين لعام ١٩٦٤. وبغية إبقاء المسألة على مستوى بلدينا، لم نعلن في البداية عن نتائج التحقيق، وفضلنا بدلا من ذلك أن نعطي السودان كل الفرص لكي يتقدم ويرد بإيجابية. ويتمشى هذا مع سياستنا الثابتة في الحفاظ على علاقات طيبة مع السودان.

ولسوء الحظ، فإن حسن نيتنا لم يقابل بالمثل. وقصر السودان رده على عزل وزير الداخلية ورئيس الأمن الخارجي وبضعة مسؤولين آخرين. وقاومت حكومة السودان تسليم الأشخاص الثلاثة، وحاولت كسب الوقت على أمل أن تقتنع أثيوبيا بحالات عزل قليلة ووعود بالتعاون. وكان يتوقع منا أساسا أن نشارك في عملية التستر. وكان الخيار واضحا: إما أن نتجاهل الدليل على أمل الإبقاء على مظهر العلاقات الطيبة، أو أن نواصل السعي إلى امتثال السودان ونغامر بتردي العلاقات الثنائية.

وأصرت حكومتي على السعي إلى تسليم الارهابيين الثلاثة. وعلى الصعيد الثنائي، واصلنا مطالبة حكومة السودان بالامتثال لطلبنا ولكننا بعد أن تبينا مقاومتها لذلك عرضنا المسألة على منظمة الوحدة الأفريقية. وقرر الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في اجتماعه الاستثنائي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مطالبة السودان، ضمن جملة أمور، بتسليم الارهابيين الثلاثة المختبئين في أراضيه والكف عن القيام بأية أنشطة لمساعدة أو دعم أو تيسير العمليات الارهابية. إلا أن السودان أعطى أذنا صماء لمنظمة الوحدة الأفريقية. وعارضت الخرطوم جهود منظمة الوحدة الأفريقية ورفضت تنفيذ قرارها بالامتثال إلى أحكامه. ونظرا لعدم إحراز تقدم من جانب بعثة المنظمة الأفريقية الموفدة إلى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، دعا الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية السودان مرة أخرى في ١٩ كانون الأول/ديسمبر الى تنفيذ قراره على وجه السرعة وبالكامل. وحتى هذا اليوم لم يمتثل السودان لهذا القرار. وحتى هذا اليوم يرفض السودان تسليم الارهابيين الثلاثة الذين كان ينبغي أن يسلمهم منذ ستة أشهر. ولهذا وجدت حكومتي نفسها مضطرة إلى عرض المسألة على مجلس الأمن.

إننا بصدد جريمة خطيرة جدا. إن التفاصيل معروضة على المجلس. وما من شك في أن القيام بعمل من أعمال الارهاب الدولي ترعاه دولة في إقليم دولة أخرى يشكل تهديدا جليا للسلم والأمن الدوليين. لقد فشلت جهودنا على الصعيد الثنائي. وقد شعرت منظمة الوحدة الأفريقية بالإحباط إزاء موقف السودان المتصلب وعدم امتثاله. ولهذا فإننا نتوجه الى مجلس الأمن حتى يُسمع صوت المجتمع الدولي فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء. إن العدالة والإنصاف هما كل ما نطالب به.

ولا يمكن السماح بعدم التصدي لرعاية أعمال الارهاب أو مساعدتها أو تشجيعها. وإن المراوغة وأساليب التعويق والاتهامات التي تهدف إلى تحويل الموضوع عن مساره لا يمكن أن تؤدي إلى حل. كذلك فإن نظرية التآمر لا يمكن أن تؤدي إلى حل. نحن نؤمن بقوة بأن أي قرار لمجلس الأمن يطالب السودان بالامتثال للطلب المقدم من أثيوبيا أصلا ثم من جانب منظمة الوحدة الأفريقية بتسليم الارهابيين الثلاثة سيواجه السلطات السودانية بتحد مباشر: لكي تتوقف وتفكر ولكي تبذل جهودا مخلصة من أجل الامتثال ومن ثم تتخذ الخطوة الأولى من أجل إعادة بناء الثقة الضرورية جدا لمساعدة المنطقة دون الإقليمية - بل في الواقع مساعدة القارة بأكملها - على المضي إلى الأمام صوب التعاون البناء. ولا حاجة بنا لأن نقول إن السودان ينبغي أن يقبل قرار مجلس الأمن وأن ينفذه، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أيضا أن أضيف أن مثل هذا الإجراء من جانب مجلس الأمن تأييدا لمقررات منظمة الوحدة

الأفريقية لا بد وأن يزيد في تعزيز وتقوية التعاون والتكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن.

وأخيرا، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم ولسائر أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة مجموعة بلدان عدم الانحياز في المجلس، عن الامتنان لاستجابتكم لطلب حكومتي، بما هو مطلوب من هذا الجهاز من سرعة وتصميم وعدالة في معالجة هذه المسألة الشديدة الأهمية ليس فحسب بالنسبة لأثيوبيا بل أيضا بالنسبة لأفريقيا وبالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

وكحاشية، أود أن يلاحظ المجلس أنه، الى جانب السودان ذكرت بلدان أخرى فيما قدمناه من وثائق، قدمت بعض التفاصيل عن تحقيقنا في الجريمة. وهذه البلدان هي المملكة العربية السعودية وكينيا واليمن وباكستان. ونود أن نوضح تماما لمجلس الأمن، تجنبا لأي سوء فهم، أنه ليس من بين هذه الدول، باستثناء السودان، من شارك في دعم أنشطة الارهابيين بأي حال من الأحوال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أثيوبيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل السودان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يس (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، وفي اليوم الأخير من رئاستكم، اسمحوا لي، نيابة عن وفدي، أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة من أن رئاستكم ستسهم في نجاح عمل مجلس الأمن بشكل يحقق العدالة ويصون المقاصد والمبادئ التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

واسمحوا لي أن أشيد أيضا بسعادة السفير لافروف الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الطريقة المثالية التي قاد بها عمل مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. لقد أبدى حنكة وتجردا كبيرين خلال رئاسته.

ينظر مجلس الأمن اليوم في الرسالة التي وجهتها اثيوبيا والمتصلة بالمحاولة الارهابية المخزية لاغتيال الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر. إن اثيوبيا، في ما قدمته إلى مجلس الأمن اتهمت حكومة السودان بتوفير الملاذ لثلاثة من المشتبه بهم يحملون الجنسية المصرية وطلبت دعوة السودان إلى التعاون في هذه المسألة. يحدث هذا دون مراعاة الجهود التي بذلها السودان بالفعل لحل هذه المسألة ودون انتظار نتيجة الجهود الإقليمية الجارية.

وقبل أن أبدأ بتناول المسألة، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا على موقف السودان من الإرهاب. إن السودان يدين بأقوى العبارات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولقد ذكرنا دوما أن السودان لن يسمح باستخدام أراضيه أو مواطنيه أو مؤسساته بأي طريقة من الطرق في أنشطة إرهابية مباشرة أو غير مباشرة. والسودان على استعداد لفرض أقصى العقوبات على جميع الأشخاص الذين يتورطون في هذه الأعمال. ونحن ندرك تماما الألم والمعاناة والمذابح التي تنتج عن الإرهاب، ونؤمن بأنه ليست هناك قضية أو هدف يمكن أن يبرره على الإطلاق. ونؤمن بأن أعضاء المجتمع الدولي يجب أن يقفوا صفا واحدا لكفالة استئصال جميع أشكال الإرهاب الذي نعتبره تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وأود كذلك أن أؤكد مجددا موقف السودان من محاولة اغتيال الرئيس مبارك. فالسودان يشعر بسخط شديد إزاء الحادث المأساوي المتمثل في محاولة الاغتيال الإرهابية للرئيس المصري، وقد أدانها مثلما أدان غيرها في مناسبات أخرى عديدة متعلقة بشن هجمات على رؤساء ووزراء مصريين آخرين، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الثقافة. ونعتقد بأنه ينبغي فرض عقوبات مناسبة على الإرهابيين المسؤولين عن هذا العمل.

وقبل أسبوعين، في اجتماع غير رسمي مع أعضاء مجلس الأمن، استعرض وزير خارجيتنا ما قام به السودان تجاه الطلبات المتعلقة بالمصريين الثلاثة المشتبه فيهم. ويعتقد وفد بلدي بأنه من المفيد الآن التذكير بالخطوات التي اتخذها السودان بهدف إظهار مدى تعاون السلطات السودانية ومدى رغبتها في

كشف جميع الحقائق المتعلقة بأولئك المصريين المشتبه فيهم.

وفي ذلك السياق، أكرر رسميا أمام المجلس اليوم أن السلطات المختصة في السودان قد استجابت على الفور لدى تلقيها الطلب الاثيوبي.

ولقد أصدر رئيس جمهورية السودان نفسه مرسوما يقضي بإنشاء لجنة تحقيق رفيعة المستوى من السلطات المختصة، وأوكل إليها جميع السلطات الضرورية لإجراء تحقيقات مستفيضة في المسألة بغرض إنجاز مهمتها في أبكر وقت ممكن. وأحيل التقرير عن التحقيقات الى الحكومة الاثيوبية خلال ١٠ أيام فقط من تلقي رسالتها. وبعد أن أعرب التقرير عن الصعوبات التي واجهتها اللجنة بسبب عدم توفر المعلومات الكافية، خلص الى النتيجة التي مفادها أنه لا يوجد أي دليل على الإطلاق يظهر أن اثنين من الإرهابيين قد دخلا السودان في أي وقت قبل الحادث أو بعده. وفيما يتعلق بالمشتبه فيه الثالث، أثبت التحقيق دخول شخص الى السودان يحمل اسما من الأسماء الثلاثة التي قدمتها السلطات الاثيوبية، وذلك على رحلة عادية للخطوط الجوية السودانية من أديس أبابا، وتم تقديم بطاقة مغادرته الطائرة الى الحكومة الاثيوبية بحسن نية. ولكن بسبب مرور الزمن - ٣٢ يوما - لم تتمكن اللجنة من أن تحدد بشكل قاطع مكان المشتبه فيه هذا. وهذه الحقيقة نقلت أيضا الى السلطات الاثيوبية، التي طُلب إليها توفير مزيد من المعلومات التي قد تساعد اللجنة السودانية في عملها.

وعلاوة على ذلك، فإن السودان وفي الجهود التي يبذلها من أجل التعاون، أعرب عن استعداده للتعاون مع السلطات المختصة في الدولتين المعنيتين وهما مصر وأثيوبيا. وأعربنا عن استعدادنا للتعاون مع جميع الأطراف المعنية في تحقيقاتها.

وبالإضافة الى ذلك، أعاد بلدي العمل بفرض تأشيرة دخول الى السودان كانت قد رفعت في الماضي بالنسبة لبعض الجنسيات. وكانت كلفة هذه التدابير كبيرة بالنسبة لعلاقاتنا الودية مع عدد من البلدان. ومع ذلك، اتُخذ هذا الإجراء لتلبية الشواغل التي أعربت عنها الحكومة الاثيوبية، وللتأكيد على تعاون السودان وحسن نيته.

ماذا كان رد حكومة اثيوبيا على هذه الجهود؟ لقد ردت على الطلب السوداني لتوفير معلومات إضافية بما هو أكثر من الرفض، ففضلت اثيوبيا أن تطرح المسألة على منظمة الوحدة الأفريقية. وقامت المنظمة، دون أن تدعو السودان رسميا الى حضور الاجتماع، باتخاذ قرارها المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، منتهكة انتهاكا صارخا أبسط المبادئ الأساسية للقواعد الإجرائية التي ترعاها المنظمات الدولية، والمبادئ الأساسية للعدالة الطبيعية. فمن قواعد القانون المرعية في الأنظمة القانونية لجميع الأمم المتحضرة أنه لا يمكن توجيه الاتهام دون توفير ما يكفي من الأدلة، وأن المتهم له الحق في أن يُستمع إليه وأنه بريء الى أن تثبت إدانته.

وعلى الرغم من أن السودان شعر بخيبة أمل إزاء النتيجة التي خلص إليها اجتماع الجهاز المركزي، فقد قبل الحكم واستمر في تعاونه عن طريق الاستجابة لبعثة منظمة الوحدة الأفريقية التي يرأسها مبعوث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي قامت بزيارة السودان. وقد عُرض تقرير الأمين العام على اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ووجهت دعوة الى وزيرنا للشؤون الخارجية لحضور الاجتماع ومخاطبته. وأشار البيان الذي أصدر في أعقاب الاجتماع إشارة واضحة الى وجود معلومات جديدة اقنعت المجتمعين بحث حكومتي على

"اتخاذ جميع التدابير اللازمة للبحث عن [المشتبه فيهم] الثلاثة وتحديد أماكن تواجدهم وتسليمهم." (S/1996/10، المرفق الثاني، الفقرة ٣)

وقرر الجهاز المركزي أيضا

"أن يظل على علم بالمسألة". (المرجع نفسه، الفقرة ٤)

لقد اعتمد البيان يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ومما يبعث على الدهشة أنه في اليوم الذي اعتمد فيه بالذات، طار وكيل وزير خارجية اثيوبيا الى هنا، نيويورك، لعرض المسألة على مجلس الأمن، حيث خاطبه بصورة غير رسمية يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

لماذا هذا الاستعجال؟ ولماذا يرفض بعض أعضاء المجلس انتظار نتائج جهود منظمة الوحدة الأفريقية بشأن المسألة؟ ولماذا يمارسون الضغط على مجلس الأمن للنظر في المسألة في نفس الوقت الذي فيه تنظر المنظمة فيها؟

إن مجمل ما قلته يوضح بجلاء أن الطريق المسدود أمام التوصل الى حل للمشكلة لم ينشأ عن عدم تعاون السلطات السودانية. فالطريق المسدود نشأ بسبب الأطراف الأخرى التي رفضت جميع المبادرات التي اتخذت من أجل التوصل الى إنهاء المسألة على نحو عادل ومنصف.

ولقد واصل بلدي تبني هذا الاتجاه التعاوني. واتخذ، بناء على قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، تدابير ملموسة وعملية، وطلب الى الأمين العام للمنظمة أن يتصل بالسلطات السودانية بغية تنفيذ هذه القرارات.

وباختصار، هذه هي التدابير التي اتخذها بلدي منذ بداية النزاع. والمؤسف أن استجابة الدول المعنية تمثلت في طرح المسألة على مجلس الأمن.

وسيقت الحجة القائلة بأن مجلس الأمن قرر أن ينظر في هذه المسألة لأن السلطات السودانية لم تتعاون في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية. وأيا كانت الذرائع التي يُستند إليها تبريرا لهذا الموقف، نود أن نؤكد مجددا أن السودان يمتثل دوما لقرارات المنظمة وأية قرارات تتخذها الأمم المتحدة.

ويسعى مشروع القرار المعروض على المجلس لاعتماده اليوم الى تحقيق هدفين رئيسيين هما: أولا، إرسال رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي مصمم على التصدي بحزم للإرهاب؛ وثانيا، كفالة أن يقدَّم مرتكبو المحاولة الى العدالة. والسودان يؤيد بشدة هذين الهدفين. ومع ذلك، فإن مشروع القرار غير متوازن لعدد من الأسباب: فهو لا يأخذ بعين الاعتبار الموقف الذي كرر السودان ذكره والذي يتمثل في التعاون كاملا ودون شروط.

وبالإضافة الى الإشارة الى تعجل اثيوبيا في عرض هذه المسألة على مجلس الأمن، ليس بوسعنا إلا أن نلاحظ الطريقة المتعجلة التي أعد بها مشروع القرار. ولم يدخر الواضعون الأصليون وسعا في حقن المشروع بجميع العناصر السلبية ذات الصلة وغير ذات الصلة بهدف واحد: إدانة السودان كنموذج للإرهاب الدولي. وعلاوة على ذلك، رغم ادعائهم بأن مشروع القرار يهدف الى تأييد منظمة الوحدة الافريقية، فإن بيان الجهاز المركزي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عندما أسهم السودان بتقديم معلومات جديدة عن المسألة، لم يؤخذ بعين الاعتبار. إن واضعي مشروع القرار كانوا اقتنائيين جدا حين لم يدرجوا في المشروع إلا الفقرات التي اعتمدت في غيبة وزير الخارجية السودانية، فقرات تخدم غرض تجريم السودان.

والفقرة ٤ (أ) و (ب) مثال واضح لا نزاع فيه على النوايا الحقيقية للواضعين الأصليين لمشروع القرار. ويتجاهل نص الفقرة ٤ (أ) من المنطوق تماما قرار الجهاز المركزي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وكان هذا آخر اجتماع عقدته منظمة الوحدة الافريقية، وطلب الى السودان فيه بالبحث عن الإرهابيين الثلاثة وتحديد أماكنهم وبأن يقوم بتسليمهم إذا وجدوا وتم القبض عليهم.

وعلاوة على ذلك يبين مشروع القرار بُعدا جديدا لقرارات مجلس الأمن يقوم على الافتراضات. في هذه الحالة يفترض أن المصريين الثلاثة المشتبه فيهم يوجدون في أيدي حكومة السودان وأن كل ما على الحكومة أن تفعله هو اتخاذ إجراء فوري لتسليمهم الى اثيوبيا. وإذا كان البلدان المعنيان، مصر واثيوبيا، لديهما هذه المعلومات عن المكان الذي يتواجد فيه الإرهابيون، فإننا نحثهم، أمام هذا المجلس، على تزويد السودان بتلك المعلومات. لقد أعرب السودان مرارا وتكرارا عن استعداده للتعاون معهما بل وقد وجه الدعوة إليهما لإرسال أفرقة للتحقيق لهذا الغرض، وتلك مبادرة قاما برفضها. وأود أن أعرب عن استعداد السودان لتسليم هؤلاء الإرهابيين المصريين الى اثيوبيا، إذا وجدوا داخل الحدود والأراضي السودانية.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين السودان وجيرانه التي يرد ذكرها في الفقرة ٤ (ب)، فكما ذكر زميلي سفير اثيوبيا، لم يقم السودان بالعدوان على أراضي جيرانه ولم يحتل جزءا من أراضيهم. ولعل المجلس يتذكر أن

أعمال العدوان قد ارتكبت ضد الأراضي السودانية وأن جميع الدول الافريقية ملتزمة على نحو متساو باحترام ميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وسيادة الدول. وتمثل رد السودان على مزاعم المشاركين في تقديم مشروع القرار، بالإضافة الى المزاعم التي ذكرها وزير الخارجية المصري في اجتماعات الجهاز المركزي في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، في الدعوة التى وجهها وزير الخارجية السوداني الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية لزيارة السودان ولتشكيل بعثة لتقصي الحقائق تتكون من جميع البلدان الافريقية المعنية - وبصفة خاصة أعضاء الجهاز المركزي - للتحقق من المزاعم بأن السودان يساعد ويدعم وييسر الأنشطة الإرهابية ويقدم المأوى والملاذ للعناصر الإرهابية. من السهل إطلاق هذه المزاعم، ولكن من الصعب أيضا إخفاء أي عمل من أعمال العدوان.

ويود الوفد السوداني أن يوجه نداء آخر الى الأطراف المعنية باتخاذ اتجاه تعاوني لإيجاد حل سلمي للنزاع. ونناشد أيضا مجلس الأمن إقناع الأطراف الأخرى بأن تحذو نفس الحذو.

ويود السودان أن يسجل أنه يلتزم بميثاق الأمم المتحدة وأنه يوافق على أن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة ويتعين الامتثال لها. وفيما يتعلق ببياني منظمة الوحدة الافريقية، أكد السودان مرة أخرى استعداده للتعاون الكامل مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وفقا لميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي.

وترحب حكومتي بحرارة بالدور الذي من المتوقع أن يقوم به الأمين العام في حل هذه المسألة. ونتعهد بالتعاون الكامل معه في إنجاز المهمة المناطة به من جانب المجلس.

واسمحوا لي في الختام بأن أؤكد على النقاط الثلاث التالية: أولا، تؤكد حكومتي من جديد معارضتها القاطعة لجميع أشكال أو مظاهر الإرهاب الدولي وإدانتها له. ولا يوجد أي سبب، أو منطق أو ذريعة ذات طبيعة سياسية، أو دينية، أو أيديولوجية - أو أية طبيعة أخرى، مهما كانت شرعية - يمكن الاحتجاج به لتبرير أعمال الإرهاب. لقد صدق السودان على سلسلة من الاتفاقيات الدولية تتناول مختلف جوانب المسألة بالإضافة الى عدة اتفاقات ثنائية بشأن المساعدة القضائية والتسليم.

وثانيا، يدين السودان بأقوى العبارات محاولة اغتيال الرئيس المصري. وهذه الإدانة تأكيد جديد على الرأي الذي أعربت عنه حكومة السودان من خلال رئيسها في مؤتمره الصحفي في أديس أبابا في يوم الحادث المشؤوم، والتعاطف المخلص الذي نقله وزير خارجيتنا الى وزير الخارجية المصري في أديس أبابا. وقد استلهم هذا الموقف أساسا مبادئنا وقيمنا المقدسة التي تدين جميع أعمال وطرق وممارسات الإرهاب أينما وقعت ومهما كان مرتكبوها، بوصفها أعمالا إجرامية ولا مبرر لها.

وثالثا، تعلن حكومتي أمام المجلس استعدادها للتعاون بالكامل ودون شرط مع جميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق نتعهد بتقديم مساعدتنا الدؤوبة الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة وفقا لأحكام مشروع القرار الحالي. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بتنفيذ جميع القرارات والمقررات ذات الصلة فيما يتعلق بهذا الأمر.

وأود أن أختتم بياني باللغة العربية بإضافة كلمات قليلة تلقيتها من بلدي.

(تكلم بالعربية)

السيد الرئيس، أحييكم مرة أخرى وأحيي أعضاء المجلس الموقرين وأرجو من خلالكم وعبركم أن أسجل ملاحظات عابرة.

أولا، نحن شعب السودان، لقد حبانا الله بصفات فريدة ومتميزة. يتمتع أهلنا في السودان بالصفاء والنقاء والوفاء. لا نضمر سوءا لأحد. وبلادنا مفتوحة للضيوف واللاجئين. نكرم الضيف ونشد من أزر الضعيف. نراعي الجيرة ونحفظ العهود. ونوفي بالوعود. ليس من شيمتنا الغدر والخيانة، نؤمن بالله والرسل، محمد وعيسى وموسى ونعبد الله الواحد الأحد. نرى أن إزهاق النفس البشرية جرم وكفر وأدبنا الشعبي يغني وتراثنا يقول إن الجار قبل الدار.

(تكلم بالانكليزية)

You have choose your neighbour before you choose your house.

وأدبنا الشعبي يؤكد ذلك. يؤكد أن الجيرة هي من أهم الأشياء التي يهتم بها ويدنا يوصينا بذلك.

لذلك نقول لإخواننا في الشمال: سيظل السودان معطاء وفيا بكل سخاء وسيكون كما كان ذا عهد ووفاء مراعيا صلة الدم والرحم فهو لكم العمق والملتجأ والملاذ عندما تنضب معين العطاء. أما إخوتنا في الشرق، فقد فتحنا لهم قلوبنا ودورنا وتقاسمنا معهم اللقمة وحفظنا عهودهم وعروضهم فعاشوا معنا وأصبحوا جزءا منا وسنظل على العهد معهم وبلادهم أخت بلادي التوأم إن أصابها شر أصابنا وهناك في السودان رجال زاهدون عابدون يواصلون الليل والنهار في طاعة الخالق امتثالا لأوامره واجتنابا لنواهيه.

أما كهذه يستحيل أن ترعى الإرهاب أو الاغتيالات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السودان على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم ليناقش مسألة تثير قلقنا البالغ جميعا، ولها آثار واسعة المدى بالنسبة لمسائل ذات أهمية بالغة مثل الإرهاب الدولي وسلامة وأمن رؤساء الدول والحكومات. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن سخطه إزاء محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية، فخامة السيد حسني مبارك، يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في أديس أبابا، خلال افتتاح مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية. والأمر المنفر بشكل خاص أن هذا الحدث المشين وقع في اثيوبيا، مشكلا انتهاكا صارخا لسيادة تلك الدولة وسلامة أراضيها.

ويواصل الوفد الاندونيسي إدانته بشدة أعمال العنف والارهاب التي هي أشنع انتهاكات حقوق الانسان. ونحن نأمل أن يقدم مرتكبو عمل العنف هذا الى المحاكمة بسرعة. وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي مجددا رأيه بأنه ما من فرد، أو جماعة، أو بلد بمنأى عن الارهاب الدولي ونتائجه المدمرة. ولذلك ندعو الى تحقيق تعاون مكثف، على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، في الكفاح ضد الارهاب أينما ارتكب، وأيا كان مرتكبوه وأيا كان ضحيته. وقد أثارت جزعنا الحالة التي ترتبت على هذا الحادث، وبخاصة لأنها تمس بلدانا ترتبط اندونيسيا معها بروابط ودية أخوية، وهي أعضاء بحركة عدم الانحياز.

ونحن نرى أن أسرع طريقة لحل هذه المسألة هي أن يقدم مجلس الأمن تأييده الكامل للجهود الثنائية المستمرة التي اضطلع بها فعلا. وينبغي أن تعزز هذه الجهود منظمة الوحدة الافريقية، لأن الجهود الاقليمية يمكن أن تقدم أيضا إسهاما هاما في حل هذه المسألة، التي تؤثر على المصالح الحيوية لجميع أعضائها. ولذلك نشيد بجهود الدول المعنية، ومنظمة الوحدة الافريقية، في السعي لإيجاد حل دائم.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده التام للفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار التي تطلب الى الأمين العام أن يلتمس تعاون حكومة السودان. ونحن أيضا ندرك وجاهة هذا الاقتراح لأن الوسيلة المقترحة تتطلب تعاون حكومة السودان، الذي تصبح مهمة منظمة الوحدة الافريقية بدونه أكثر صعوبة على وجه الاطلاق.

وفي هذا الشأن، يلاحظ وفد بلدي أن حكومة السودان أعربت عن إدانتها للارهاب الدولي وأبدت رغبتها في التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والبلدان المعنية. وتحقيقا لهذا الغرض، يسرنا أن نلاحظ أن حكومة السودان وجهت دعوات مؤخرا يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. وفي هذا السياق، يمكن أن تستخدم المعلومات المتصلة بالمشتبه فيهم الثلاثة، والمستقاة

من مصادر رسمية موثوق بها، لإجراء مزيد من التحقيقات.

وننوه بأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم ينبغي اعتباره مؤيدا لفحوى وأهداف البيانين الصادرين عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونحن نأمل أن يسهل مشروع القرار مهام منظمة الوحدة الافريقية.

وبعد دراسة متأنية، قرر وفد بلدي التصويت مؤيدا مشروع القرار، لأنه يوفر نهجا عمليا لمعالجة هذه المسألة الملحة. كما أنه يوفر لمنظمة الوحدة الافريقية آلية مرنة وملائمة لحل هذه المسألة. ومثل هذا النهج العملي من شأنه مراعاة مصالح ووجهات نظر الأطراف المعنية بصورة مباشرة في هذه المسألة التعسة.

ولذلك فإننا نطلب الى جميع الأطراف أن تبذل قصاراها كي تمتنع عن أية أعمال قد تؤدي الى القيام بمحاولات لزيادة تصعيد التوترات أو يفهم منها ذلك. وفي هذا الشأن، نناشد جميع الأطراف أن تتعاون على سبيل الاستعجال تعاونا تاما مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في جهوده لتحقيق حل سلمي سريع لهذا الأمر.

وبالنظر الى طبيعة الحالة التي نواجهها، من السابق لأوانه تصور اتخاذ المجلس في هذه المرحلة أي إجراء آخر.

وأخيرا، نحن واثقون بأن المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، مقترنة بالجهود المصممة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية، ستؤدي الى نتائج إيجابية.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد سببت محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الجزع الكبير في أنحاء العالم. وقد أثارت سخطا كبيرا بي الدول الأفريقية، إذ أنها وقعت في يوم افتتاح مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية. واختيار المجرمين ارتكابهم عملهم الخسيس في أديس أبابا، باثيوبيا، مقر منظمة الوحدة الافريقية، يملأ نفوس كثيرين منا بشعور عميق بالاشمئزاز لعدم احترام حرمة عاصمة افريقيا السياسية. وهذا هو السبب في أننا نشعر بأن هذه الجريمة الشنعاء كانت موجهة الى جميع الزعماء الأفارقة، الأمر الذي يضاعف من أهمية وجوب تقديم المتهمين الى المحاكمة دون تأخير.

وإنه مما يؤلمنا أن نناقش هذه المسألة أمام مجلس الأمن، لأنها مشكلة افريقية جديرة بأن تحل حلا افريقيا. وكانت بوتسوانا تفضل لو أن هذه المسألة حلت دون الإحالة الى مجلس الأمن. حتى في هذا الوقت المتأخر، لا نزال نأمل أن تجنبنا نتائج مشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده الحاجة الى تناول مجلس الأمن لهذه المسألة المؤلمة مرة أخرى في المستقبل. إن لدينا ما يكفي من البنود الافريقية المدرجة على جدول أعمال المجلس.

على أننا ندرك إدراكا تاما أن لأية دولة عضو في الأمم المتحدة الحق في لفت انتباه مجلس الأمن الى أية مسألة، ولقد مارست اثيوبيا في هذه الحالة ذلك الحق. ومما يبعث على الأسف البالغ ويثير الإحباط العميق حقا للسلطات الاثيوبية أن المشتبه فيهم لم يقدموا بعد الى المحاكمة بعد مرور ستة أشهر على وقوع محاولة اغتيال الرئيس مبارك.

ولقد لاحظنا جهود حكومة اثيوبيا لمعالجة أمر تسليم المشتبه فيهم الثلاثة على أساس ثنائي وعن طريق الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وقد نظر الجهاز المركزي لآلية المنظمة في الموضوع مرتين، وأصدر قراراته يومي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وما حدث بعد ذلك يعرفه الجميع.

ويفهم وفد بلدي أن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لا يستهدف إطلاقا مصادرة دور وسلطة منظمة الوحدة الأفريقية في هذه المسألة. بل على العكس من ذلك. فنحن مقتنعون بأن منظمة الوحدة الأفريقية سترحب بالإعمال المبكر لقراراتها وتقدره تقديرا كبيرا. وفي هذا الصدد، تحتاج منظمة الوحدة الأفريقية إلى دعم المجتمع الدولي. فهناك في العالم

مجلس أمن واحد فقط ومنه وحده تستمد الشرعية والسلطة الدولية. ولذا، فمن الطبيعي أن يدعم المجلس منظمة الوحدة الأفريقية في الجهود التي تبذلها لإحالة الأشخاص الثلاثة المشتبه بهم إلى القضاء.

إن مشروع القرار المعروض علينا لا يطالب بفرض أية تدابير ضد السودان. بل إنه يطالب حكومة السودان بالامتثال فقط لالتماسات منظمة الوحدة الأفريقية بتسليم الأشخاص الثلاثة المشتبه بهم إلى أثيوبيا دون إبطاء وذلك لمحاكمتهم. ولهذه الأسباب تؤيد بوتسوانا دون تحفظ مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لمجموعة بلدان حركة عدم الإنحياز على المبادرة التي اتخذتها والعمل الممتاز الذي اضطلعت به في إعداد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم.

وإن جمهورية كوريا تدين الارهاب الدولي بجميع أشكاله. وإننا ندين بصورة خاصة الأعمال الارهابية التي ترعاها الدول ضد رئيس دولة بوصفها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. فحاجة المجتمع الدولي الملحة لاستئصال الارهاب من على وجه البسيطة لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد.

إن التزام حكومة بلدي بالقضاء على الارهاب الذي ترعاه الدولة يستند إلى خبراتنا المؤلمة في الماضي القريب. ويتذكر أعضاء المجلس أن حاشية رئيس جمهورية كوريا تعرضت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ إلى هجوم بالقنابل في ميانمار أثناء زيارة الرئيس الرسمية إلى ذلك البلد. وفي ذلك الهجوم الارهابي، الذي استهدف الرئيس نفسه، لقي ١٧ فردا من حاشيته الرسمية حتفهم، وكان من بينهم أربعة وزراء في الحكومة الكورية. ومع أن الذين ارتكبوا هذا الهجوم مثلوا أمام العدالة، وأن حكومة ميانمار قدمت إلى الأمم المتحدة أدلة دامغة تثبت مشاركة إحدى الدول، كما ورد في الوثيقة A/39/456، فإن راعي هذا العمل الارهابي ظل دون عقاب.

وهذا الإفلات من العقاب أدى إلى ارتكاب عمل إرهابي آخر بعد أربع سنوات من جانب تلك الدولة نفسها - واستهدف هذه المرة طائرة تجارية تابعة لبلدي، مما أسفر عن وفاة ١١٥ شخصا كانوا على متنها. ولقد نظر المجلس في هذه الحادثة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ - وشاركت شخصيا في المداولات - إلا أن المجلس أخفق في اتخاذ تدابير حيال الدليل القاطع على مشاركة الدولة في ذلك. ونعتقد أن الطريقة المترددة التي عالجت بها الأمم المتحدة حينذاك الأعمال الارهابية تلك قد بعثت بإشارة خاطئة إلى الرعاة المحتملين لإرهاب الدولة. وكما هو شأن جميع الجرائم، فإن ثقافة الإفلات من العقاب إزاء أعمال الإرهاب تولد الإرهاب.

وإنني آتي هنا على ذكر التجربة المأساوية لبلدي كي أؤكد فقط على قلق حكومة بلدي الكبير إزاء استمرار أعمال الإرهاب والمسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المجلس في التصدي لها على نحو حاسم. وباعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، فإن المجلس سيعمل على تصحيح غلطته الماضية المتمثلة في عدم اتخاذ أي إجراء في حالة مشابهة وقعت أثناء سنوات الحرب الباردة السوداء.

وإذ قلت ذلك، أود أن أوضح بأننا لا نعتزم في هذه المرحلة إصدار حكم مسبق على مزايا القضية المعروضة علينا. بيد أنه، ونظرا لخطورة الحالة وما يترتب عليها من آثار محتملة على السلم والاستقرار في البلدان المعنية وفي بلدان المنطقة، فإن المجلس تقع عليه مسؤولية أخلاقية وسياسية تتمثل في إحالة الأشخاص الثلاثة المشتبه بهم في هذا الصدد في محاولة الاغتيال إلى العدالة، وبالتالي توكيد حقائق هذه القضية.

وإن أفضل الخطوات العملية في هذه المرحلة لتحقيق هذا الهدف هي دعم الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية في الإطار الإقليمي الأفريقي. وهذا، في حقيقة الأمر، هو مغزى مشروع القرار المعروض على المجلس. وينبغي ملاحظة أن مشروع القرار لا يحيد عن القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية. وأن المجلس بتأييده الإجراءات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية، يمكنه أن يعزز سلطة وقدرة تلك المنظمة في مجال منع الصراعات وإدارتها وحسمها في المنطقة.

وبينما نميل إلى قراءة إشارة إيجابية عن استعداد السودان للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية لحسم هذه المشكلة، وذلك في الرسالة التي وجهها وزير خارجية السودان إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والمؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير، فإننا نأسف لأن السودان لم يمتثل حتى الآن لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية بتسليم الأشخاص الثلاثة المشتبه بهم. وإننا نعتقد أن أفضل طريقة تثبت فيها الحكومة السودانية، عدم مسؤوليتها إنما تتمثل باعتقال الأشخاص الثلاثة المشتبه بهم وتسليمهم دون إبطاء، وذلك امتثالا لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى أساس اتفاقية تسليم المتهمين لعام ١٩٦٤ بين أثيوبيا والسودان.

وفي ضوء هذه الملاحظات، سنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد ايتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على امتداد الأسابيع الستة الماضية ما برح مجلس الأمن مبقيا قيد نظره المسألة الخطيرة المتمثلة في محاولة اغتيال رئيس مصر حسني مبارك، في ٢٦ حزيران/يونيه من العام الفائت أثناء انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا. وتدين حكومة بلدي بقوة هذا العمل الارهابي، وتدعم دعما تاما، اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى إلقاء القبض على المسؤولين عن الجريمة وتقديمهم إلى المحاكمة.

وقد التمست حكومة أثيوبيا، نتيجة التحقيق الذي أجرته، أن تقوم حكومة السودان، بتسليم الأشخاص الثلاثة المشتبه بهم. وبعد أن سعت حكومة أثيوبيا إلى تسوية المشكلة على الصعيد الثنائي أولا ثم على المستويات الإقليمية، فإنها لجأت أخيرا إلى مجلس الأمن لدعمها في هذا المسعى.

والجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها أعرب بكل جلاء، في بيانه المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عن النتيجة التي توصل إليها وهي أن حكومة السودان لم تتعاون تعاونا كافيا في هذه المسألة. وكما لمسنا في مناقشاتنا، فإن هذا الانطباع يتشاطره على نطاق واسع أعضاء مجلس الأمن. ولهذا فقد أصغينا بانتباه شديد للبيان الذي تلاه توا ممثل السودان، ونحن نرحب بملاحظاته المتعلقة بالموقف المتعاون لحكومته.

وسنرصد بعناية الإجراءات التي تستهدف الوفاء بالوعود المقطوعة.

وإن الإجراء الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية، والذي اتخذه مجلس الأمن الدولي اليوم، هو استجابة لهجوم إرهابي لا تراه أثيوبيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وحدهما، وإنما العديد من الحكومات الأخرى، بما فيها ألمانيا، على أنه محاولة للإخلال بالسلام والاستقرار في المنطقة. وهذا العمل الإجرامي يجب ألا يظل دون عقاب.

والإجراء الذي اتخذه المجلس يكمل الأعمال والمبادرات التي اضطلعت بها من قبل في هذا الصدد منظمة الوحدة الأفريقية. ويؤيد المجلس تمام التأييد الدور الذي تضطلع به المنظمة الإقليمية في هذا الصدد. ولذا، فإن المجلس، في نص مشروع القرار المعروض علينا اليوم، أشار عدة مرات إلى إجراءات ومقررات منظمة الوحدة الأفريقية - وبخاصة، من خلال الإشارة الصريحة في الفقرة ٤ من المنطوق إلى الطلبات التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية إلى حكومة السودان. وهذا هو الموقف الذي ظلت ألمانيا تنادي به طوال مشاوراتنا.

ونحن واثقون من أن القصد من مشروع القرار هذا واضح تماما لجميع الأطراف المعنية. فالغرض منه هو محاكمة المسؤولين عن ارتكاب عمل إجرامي انتهك القانون الوطني والقانون الدولي انتهاكا صارخا، وكان من الممكن أن تترتب عليه آثار بالغة الخطورة بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها. لذا، فإننا نناشد حكومة السودان أن تمتثل امتثالا تاما لهذا القرار.

وألمانيا ستصوت تأييدا لاعتماد مشروع القرار.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أدانت هندوراس دوما وبصورة قاطعة لا لبس فيها جميع أعمال الارهاب وأساليبه وممارسته أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. كما أعربنا دوما عن أسفنا لضياع الأرواح البشرية نتيجة لتلك الأعمال، وأيدنا كل الجهود المبذولة وفقا للقانون الدولي لمكافحة الخطر الذي يشكله الارهاب الدولي على الأمن والعلاقات السلمية بين الدول.

والضرورة التي تحتم على المجتمع الدولي أن يكافح هذه الأعمال تقوم أساسا على رفضه الجماعي للأنشطة الإجرامية التي يزاولها الارهابيون، وعدم جواز قبول مبرراتها على وجه الاطلاق. وتكرار ارتكاب هذه الأعمال المشينة يجعل من الواضح أكثر من ذي قبل أن ثمة حاجة ملحة لأن تتعاون الدول فيما بينها على كل المستويات، وأن تعمد الأمم المتحدة إلى تعزيز هذا التعاون بغية منع هذه الأعمال والقضاء عليها.

ومحاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ما هي إلا مثال واضح على ممارسة غير مقبولة ألحقت الضرر، بتجاوزها الحدود، لا بسيادة واستقرار أثيوبيا وحدها، بل بسيادة واستقرار المنطقة بأسرها. وهي أيضا عمل يعد بمثابة تذكرة للدول بالتزامها بأن تعتمد تدابير لمكافحة الارهاب والقضاء عليه، بالامتناع عن التحريض على الأعمال الارهابية أو التسبب فيها أو التشجيع عليها أو قبول مفهومها على أراضيها، وبواجبها بأن ترفض استقبال مرتكبي هذه الأعمال كملتمسين للجوء السياسي أو لاجئين، حتى يتسنى أن تأخذ العدالة مجراها ويلقى المذنب جزاءه. وإفلات مرتكبيها من العقاب أمر غير مقبول على الإطلاق - وخاصة عندما يكون بين الدول المعنية آليات متفق عليها لتسهيل محاكمة المسؤولين عن تلك الأفعال وإدانتهم، مثل تسليم المشتبه فيهم.

ويرى وفد بلدي أن أجدى طرق مكافحة هذه الأعمال والقضاء عليها وضمان إدانة المذنبين هي التعاون بين الدول والمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الجهود التي تبذلها أثيوبيا على الصعيدين الثنائي والإقليمي لتسوية مشكلة تسليم المشتبه فيهم في حادث الهجوم الذي تعرض له رئيس جمهورية مصر العربية جديرة بالثناء.

ووفد بلدي يؤمن بأن الاتفاقات الدولية وحدها لا تكفي في المعركة التي نخوضها ضد الارهاب. فمن الضروري أيضا أن تبدي الدول استعدادا حازما للكفاح وتصميما واضحا على تذليل العقبات التي تعوق التعاون فيما بينها. وعليه، يرى وفد بلدي من الملائم أن يحث هذا المجلس حكومة السودان على الامتثال للطلبات الواردة في بياني الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، الصادرين في ١١ أيلول/سبتمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به ممثل السودان والذي يعلن فيه أن حكومة بلده مستعدة للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والدول المعنية.

وفي ضوء ما تقدم، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في التقرير المقدم إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ أعلن وفد بلدي ما يلي:

> "تدين حكومة شيلي بصورة قاطعة الارهاب بجميع أشكاله ومظاهره بصرف النظر عن المكان الذي تحدث فيه الأعمال الارهابية أو الأشخاص الذين يرتكبونها أو أسباب ودوافع أعماله". (A/46/346، ص ٢٣، الفقرة ١)

وتؤيد شيلي مشروع القرار المعروض علينا، وتدين بقوة محاولة الاغتيال التي تعرض لها زعيم عالمي وسياسي محنك وسلطة شرعية لبلد صديق لشيلي، ألا وهو الرئيس مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية. ونحن نعرب عن تضامننا مع بلدان أفريقيا في اشمئزازها من هذا العمل الذي ارتكبه إرهابيون في أديس أبابا التي تمثل العاصمة السياسية للقارة بحكم كونها مقر منظمة الوحدة الأفريقية. وفي تناولنا لهذه المسألة، أود أن أتوجه بإشادة خاصة إلى مصر وإلى رئيسها. ومن حسن الحظ أن هذه المحاولة باءت بالفشل. ولكن شيئا واحدا يبقى واضحا وهو أن هناك مجرمين لم يسلموا بعد ليد العدالة.

وهذا الرفض الصريح والمباشر يعبر عن موقف المجتمع الدولي من هذه المسألة. وقرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠ يوضح أن:

> "الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعيد رسميا تأكيد إدانتها القاطعة لجميع أعمال الارهاب وأساليبه وممارساته، على اعتبار أنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك ما يعرض منها للخطر العلاقات الودية بين الدول والشعوب والسلامة

الإقليمية للدول ويهدد أمنها". (قرار الجمعية العامة ٤٩/ ٦٠، المرفق، الجزء الأول، الفقرة ١)

والمقرر الإجماعي الذي أعربت عنه الجمعية العامة في ذلك القرار تعزز من جديد باتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، وهي اتفاقية تنطبق بصفة خاصة على هذه الحالة التي تتعلق برئيس دولة.

وفي هذا السياق، نؤيد قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن، ونأمل أن يوفر مشروع القرار هذا دعما للخطوات التي تتخذها تلك المنظمة. فهو لا يشكل بأي حال من الأحوال تدخلا في أعمال تلك المنظمة الإقليمية أو بديلا عنها أو ازدواجا لها.

ونتوجه بنداء قوي إلى حكومة السودان بأن تمتثل على سبيل الاستعجال للقرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الصدد، والتي ترد في القرار الذي سنعتمده اليوم.

وتود شيلي أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر التأكيد على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة، بصفة مستمرة وفعالة، بالترويج لقرارات الجمعية العامة والتعريف بها، فضلا عن مختلف الاتفاقات والاتفاقيات الدولية القائمة المتصلة بمكافحة الارهاب، بغية زيادة فعالية تنفيذها.

ونرجو أن يساعدنا الموضوع الذي نتناوله اليوم في مجلس الأمن على تعميق التعاون الدولي في مكافحة الارهاب. ومجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا، سيوفر توجيها واضحا في هذا الميدان. إننا لا نريد لثقافة الإفلات من العقاب أن تستمر. وشيلي يحدوها الأمل بأن تتمخض الإجراءات المعهود إلى الأمين العام القيام بها، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، عن نتائج إيجابية، وألا يجد مجلس الأمن ضرورة لأن يواصل تناول هذه المسألة في المستقبل.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تبدي حكومة الصين دوما معارضتها وإدانتها القويتين لأعمال الإرهاب بجميع أشكاله لأن تلك الأعمال لا تعرض الأرواح البريئة والاستقرار الاجتماعي للخطر فحسب بل تشكل أيضا تهديدا للأمن الدولي. ولقد صدمتنا صدمة شديدة محاولة الاغتيال الإرهابية التي تعرض لها الرئيس مبارك، رئيس مصر، في عاصمة اثيوبيا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ونحن نعتقد أنه يجب محاكمة المسؤولين عن هذا العمل.

وعلى إثر محاولة اغتيال الرئيس المصري، قامت اثيوبيا ومصر وبلدان أخرى في المنطقة، بالإضافة الى منظمة الوحدة الأفريقية، ببذل جهود عديدة لمعرفة الحقيقة وإلقاء القبض على المشتبه بهم وتسوية الخلافات الناشئة عن هذه المسألة. كما أن حكومة السودان نددت علانية بالإرهاب وأعربت عن استعدادها للتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والبلدان الأخرى المعنية لتسوية هذه المسألة على نحو سليم. وقد عقد الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها اجتماعين رفيعي المستوى اتخذت خلالهما قرارات حول هذا الشأن بإدانة هذا العمل الإرهابي ويحث البلدان المعنية على إلقاء القبض على المشتبه بهم وتسليمهم. ونحن نقدر ونؤيد تلك الجهود التي بذلتها الأطراف المعنية ومنظمة الوحدة الافريقية.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تواصل منظمة الوحدة الافريقية، بدعم من مجلس الأمن، القيام بدورها السليم والهام للتوصل الى حل مناسب لهذه المسألة. كما أن الغرض الرئيسي من مشروع القرار المعروض علينا إبداء تأييد المجلس لمنظمة الوحدة الافريقية وتعاونه معها في هذا الصدد.

وينبغي لمجلس الأمن في معالجته لهذا العمل الإرهابي، كما هو الحال بالنسبة لنزاعات دولية أخرى، أن يلتزم بمقاصد ومبادئ الميثاق، وأن يتصرف بما يتفق تماما مع قواعد القانون الدولي، وأن يصدر حكمه بطريقة منصفة وموضوعية وذلك عن طريق احترام الحقائق وإيلاء الأهمية الواجبة للأدلة. وينبغي للمجلس أن يكون متوخيا للدقة وجادا وحصيفا عند اتخاذه لأي إجراء. ولذلك، لدينا تحفظات عن الجزء من الفقرة ٤ (ب) الذي يطلب الى السودان أن يكف عن القيام بأنشطة لمساعدة الأنشطة الإرهابية ودعمها وتيسيرها. فكما يقول مثل صيني، "إذا أصغيت الى جميع الأطراف استنرت بآرائهم؛ فإن لم تفعل وقعت في ظلام الجهل". ويجدر بالمجلس أيضا أن يصغي الى

آراء الأطراف المعنية ومنظمة الوحدة الافريقية، وخليق به أن يتيح لها الاضطلاع بأدوارها الى أقصى حد ممكن.

وإذا بينت موقف الصين، فإن وفد الصين سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد فلوسوفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الإرهاب، أينما كان ومهما كان شكله، يستحق منا الإدانة بأشد العبارات. إننا نعتقد أن الذين يرتكبون أعمال الإرهاب ينبغي أن يساءلوا وألا يفلتوا من العقوبة القاسية. ولهذا السبب درسنا بعناية المشاكل المتصلة بتسليم المشتبه بهم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك، رئيس مصر، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

وتتابع بولندا، مع بقية أعضاء المجتمع الدولي، المسألة بقلق واهتمام بالغين. فحجم الحدث المؤسف الذي وقع في أديس أبابا يوم افتتاح مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في ٢٦حزيران/يونيه ١٩٩٥ يتجاوز كثيرا الأبعاد الوطنية. فقد كان من الممكن أن يترتب على المأساة التي وقعت في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين. ولهذا السبب أيضا يشكل البحث عن المجرمين ومحاكمتهم في النهاية عنصرا هاما جدا في الحفاظ على الثقة فيما بين بلدان المنطقة وعلى استقرارها.

ومن المهم أن نلاحظ أن السلطات الاثيوبية اتخذت تدابير قانونية وبعد ذلك سلمت المسألة للمنظمة الإقليمية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية لم يتوصل الى حل مرض. وفي ضوء عقم الجهود الثنائية والإقليمية لحسم المسألة، فإن مجلس الأمن، استجابة منه لطلب من الحكومة الأثيوبية، رأى أن من الضروري أن يدرج هذه المسألة في جدول أعماله. وقد أثبتت المناقشات المكثفة التي أجريت في المجلس أن جميع أعضائه يشاطرون الرأي في أنه يجب دعم وتعزيز الجهود المبذولة من قِبَل منظمة الوحدة الافريقية عن طريق مشروع القرار المعروض علينا.

ويؤيد وفد بولندا تأييدا كاملا مضمون مشروع القرار وبالتالي فإنه سيصوت لصالحه. ونتوقع أن تتخذ حكومة السودان على الفور التدابير الفعالة للامتثال لقرار منظمة الوحدة الافريقية وبالتالي لمشروع القرار المطروح على مجلس الأمن.

السيد لوبيز دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد غينيا - بيساو أن ينتهز هذه الفرصة للتأكيد من جديد على موقفه الثابت وتصميمه على مكافحة جميع أعمال الإرهاب بجميع أشكاله؛ فهذه الأعمال تعرض للخطر أرواحا بريئة أو تودي بها، ويكون لها أثر ضار على العلاقات الدولية مما يضر بسلم الدول وأمنها.

ونرى أن أعمال الإرهاب، بغض النظر عن حجمها، مدمرة لبيوتنا وأسرنا ومجتمعاتنا ودولنا. فهذه الأعمال متهورة وجبانة وبغيضة. ولا يمكن للمرء أن يكون على يقين كامل من أنه ناج منها.

ولهذا السبب، يعتقد وفدي أنه يتعين على المجتمع الدولي، فيما يتجاوز مسألة احترام سيادة الدول وسلامتها ومسؤولية كل بلد عن ضمان الأمن داخل حدوده، أن يعزز تعاونه على جميع المستويات وأن يؤكد تصميمه على مكافحة هذه الآفة باتخاذ تدابير عملية فعالة لحماية مجتمعاتنا من هذه الأعمال المقيتة.

ويود وفدي أن يؤكد مرة أخرى التزامه بالإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٤، والذي يشير بوضوح الى أن قمع أعمال الإرهاب الدولي، بما في ذلك الأعمال التي تشترك الدول في ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر، يشكل عنصرا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين. كما نؤكد من جديد احترامنا للمادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، وهي المادة التي تدين دون تحفظ الاغتيال السياسي.

وفيما يتعلق بالبند المدرج في جدول أعمالنا، يؤكد وفدي من جديد إدانته القوية وشجبه للمحاولة الإرهابية لاغتيال الرئيس حسني مبارك التي جرت في ٢٦ حزيران/يونيه في أديس أبابا. ونعرب مرة أخرى عن مشاعر الصداقة والأخوة لحكومتي مصر واثيوبيا.

ونظرا لخطورة هذه المسألة فإنها تستأهل الاهتمام المناسب من جانب المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص من جانب مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الافريقية. وعليه فإن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا تدعو الى التعاون الوثيق بين هاتين الهيئتين والسلطات السودانية سعيا لإيجاد حل شامل لهذه الأزمة.

ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وجميع الأفراد الذين يبذلون الجهود من أجل مساعدة حكومة السودان على معرفة أماكن وجود المشتبه بهم الثلاثة وتسليمهم لكي تحاكمهم السلطات الاثيوبية.

ونشجع بقوة الحكومة السودانية على مواصلة التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمن والبلدان المعنية، من أجل التوصل الى حل سريع ومرض لهذه المسألة المؤلمة.

وختاما، سيصوت وفد غينيا - بيساو مؤيدا مشروع القرار، آملا أن يواصل السودان التعاون، على غرار ما أعلنه في مناسبات عديدة، من أجل التوصل الى نهاية سريعة لهذا النزاع، الذي ينبغي، على أي حال، ألا يوجد بين بلدين جارين شقيقين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1996/69) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الهجوم الإرهابي على الرئيس حسني مبارك في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ نفذه رعايا مصريون اتخذوا الخرطوم قاعدة لعملياتهم لمدة تزيد على السنتين قضوها في تخطيطهم لهذا العمل. وقد فشلت هذه المحاولة بسبب الرد الحاذق لأفراد الأمن الاثيوبيين والمصريين، وقد فقد بعضهم أرواحهم. ولو كانت نجحت، لقوضت السلم والاستقرار في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويجب إدانتها ليس فحسب لهذا السبب بل أيضا لإظهار إدانة المجتمع الدولي للارهاب كوسيلة للتأثير على المنازعات الداخلية والثنائية.

لقد كان الهجوم على الرئيس مبارك واحدا من أبشع أعمال الإرهاب الدولي التي حدثت مؤخرا. بيد أن اثيوبيا ومصر ليستا إطلاقا الضحيتين الوحيدتين لهذه الظاهرة. ذلك أن الإرهاب، والكثير منه يتم رعايته خارجيا، حقيقة متكررة من حقائق الحياة، ليس فحسب بالنسبة لشعبي هذين البلدين فحسب، بل أيضا في أماكن تمتد من اريتريا الى اسرائيل الى باكستان وسري لانكا. وفي هذه المدينة، نيويورك، نفذ ارهابيون اعتداءات وخططوا للمزيد من الاعتداءات، ضد الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المبنى الذي نجلس فيه الآن.

بيد أنه ليس من المتعين التسامح مع جميع حقائق الحياة. فنظرا لنمو شبكات المعلومات العالمية في القطاعات الحكومية والمالية، تصبح شبكة الأموال والأسلحة والاتصالات التي تغذي الإرهابيين أكثر شفافية. وبزيادة قوة توافق الآراء الدولي ضد التعامل مع الإرهابيين والدول التي تؤيدهم، يصبح عدد الأماكن التي يمكن للارهابيين أن يجدوا فيها الملاذ أقل فأقل. وقرار اليوم يكرر الرسالة التي ينبغي توصيلها الى الإرهابيين باستمرار: "بإمكانكم أن تفروا، لكن ليس بإمكانكم أن تختبئوا".

وتجد الولايات المتحدة أن الأدلة التي جمعتها اثيوبيا عن مرتكبي هذه الجريمة دامغة مقنعة: إننا نعلم من هم الإرهابيون ونعلم من أين خططوا لجريمتهم، ونعلم الى أين هربوا، أو حاولوا الهرب فيما بعد. وحكومة السودان، التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن الأعمال التي تسمح لضيوفها بالقيام بها، مسؤولة أيضا عن تسليم هؤلاء الضيوف لتقديمهم للمحاكمة. وبدلا من ذلك فإنها لم تقدم أي رد جاد لبعثة منظمة الوحدة الافريقية التي زارت الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر، ولم تتمكن من تقديم الدليل على أنها بذلت أي جهد للقبض على الأشخاص الثلاثة المطلوبين. لقد قدمت عرضا غير مخلص على نحو مفضوح بالسماح لفريق منظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك في البحث، كما لو كانت منظمة الوحدة الافريقية أو أي منظمة أخرى لديها القدرة على العثور على ثلاثة إرهابيين، مدربين تدريبا حسنا، في بلد تبلغ مساحته ٢,٥ مليون كيلومتر مربع، وفي الوقت الذي لا تريد قوات الأمن في ذلك البلد أن يتم العثور عليهم.

وعلى النقيض مما تزعمه حكومة السودان، فإن هذا القرار ليس نتاج مؤامرة. إنه ينبثق عن إخفاق تلك الحكومة في مراعاة أبسط قواعد العلاقات الدولية. وإن التصويت الاجماعي الذي اعتمد به هذا القرار دليل ليس فحسب على النهج المتوازن الذي انتهجه أعضاء المجلس الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذين قاموا بصياغته، بل دليل أيضا على العزلة الدولية التي اختارت الحكومة السودانية أن تعيش فيها. لقد أخذت بوصف السفير الأثيوبي لجهود حكومته، منذ إنشائها، من أجل بناء علاقات ثنائية ودية مع الخرطوم. والولايات المتحدة، أيضا، تشاطر الحكومة السودانية الرغبة في إقامة علاقات طيبة بين بلدينا. بيد أن العلاقات الثنائية الايجابية لا تقوم على الاعلانات. إنها تقوم على الأعمال الملموسة.

إن مطلبي المجلس في هذا القرار واضحان صريحان: يجب على حكومة السودان، أولا، أن تسلم فورا الإرهابيين الذين توفر لهم الملجأ، وثانيا، يجب أن توقف المساعدة والدعم اللذين تقدمها للارهاب. ونحن نؤيد هذا القرار لأنه، شأنه شأن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي يستند إليها، يتضمن مطلبين منطقيين ولهما ما يبررهما. والواقع أن الالتزام بتسليم المجرمين الخطيرين - وعلى وجه الخصوص الإرهابيين - من بين أدنى الالتزامات الدول تقع على الدول التي تريد أن تعيش في سلام مع جيرانها. ونرى أنه باستطاعة حكومة السودان الامتثال فورا وبالكامل لهذين المطلبين. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى للأمين العام أن يقدم الينا تقريرا في غضون ٦٠ يوما يفيد بأن السودان قد سلمت المشتبه بهم - من أجل الحرب على الإرهاب التي ينبغي لنا جميعا أن نلتزم بخوضها، ومن أجل تحسين العلاقات بين السودان وجميع جيرانه، ومن أجل سلام المنطقة واستقرارها.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر بلدي بالقلق الكبير بسبب النزاع بين اثيوبيا والسودان حول قضية محاولة الاغتيال الإرهابية التي وقعت في ٢٦ حزيران/يونيه من العام الماضي، في مدينة أديس أبابا المسالمة، على حياة واحد من أعظم قادة عصرنا: صاحب الفخامة السيد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية.

وما فتئنا نتابع عن كثب تطورات تلك القضية، سواء من جوانبها الثنائية - بين اثيوبيا والسودان - أو من جوانبها المتعددة الأطراف - في إطار منظمة الوحدة الافريقية - وفي الأسابيع الثلاثة الماضية في مجلس الأمن.

إن ايطاليا، حكومة وشعبا، تدين بكل قوة الإرهاب أيا كان شكله. لقد خبرت ايطاليا من خلال تجربتها المباشرة والمريرة - جدا في الواقع - الخطر البالغ الذي تشكله آفة الإرهاب على الدول فرادى وعلى المجتمع الدولي في مجموعه. كما ندرك تماما مدى صعوبة استئصال شأفة هذه الآفة متى ما انتشرت.

ولذا، يحدونا وطيد الأمل أن تتمكن اثيوبيا من الانتهاء بنجاح من العملية القضائية بإدانة المذنبين إدانة تكون عبرة لغيرهم، متى ثبتت ادانتهم.

لقد صوتت إيطاليا مؤيدة القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا، مؤيدة بذلك تأييدا كاملا طلبات منظمة الوحدة الافريقية.

إن هذا القرار، الذي يذكر بالبيانين الصادرين عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية، يقصد

به ارسال رسالة صحيحة وقوية جدا للسودان بضرورة الامتثال لهذه الطلبات دون مزيد من التأخير. وينبغي للسودان أن يدلل - بالحقائق، والآن - لمنظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي على إرادته السياسية لتعزيز التعاون مع الدول في المنطقة. وينبغي عليه أن يدلل على التزامه بالجهود المشتركة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن هذا شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار.

وتحدو ايطاليا الثقة بأن حكومة السودان ستأخذ هذه الإشارة بعين الاعتبار فتحول دون تصعيد للنزاع يفضي الى عزل البلد عن افريقيا وعن بقية العالم. والرسالة التي استمعنا إليها توا من ممثل السودان، وهي وعد جدي منه بتعاون سلطاته الكامل وغير المشروط وعد قطعه هنا أمام العالم، وهو وعد بحل المشكلة - يعطينا الأمل في التوصل الى الحل في وقت قريب.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن محاولة اغتيال الرئيس مبارك يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ذكرتنا بأن التهديد الناجم عن الإرهاب تهديد دائم الوجود.

لقد أدانت فرنسا المحاولة حينئذ بكل الحماس الذي يتطلبه هذا العمل البغيض. وهي تجدد تلك الإدانة اليوم.

إن السلطات الاثيوبية، وبما تتحلى به من حكمة تلقى ترحيبنا، طرحت المسألة على منظمة الوحدة الافريقية وطلبت الى تلك المنظمة الاقليمية أن تسهم في تسليط الضوء على محاولة الاغتيال وأن تساعد على تحقيق العدالة.

وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وادارتها وتسويتها، وهي الآلية التي تقدمت بمطالب محددة يعقد مجلس الأمن العزم، من خلال القرار الذي اتخذه للتو، على تأييدها بما يستطيع من قوة.

ونحن إذن ننتظر من جميع من وجّه إليهم هذا القرار أن ينفذوه تنفيذا كاملا.

السيد العربي (مصر): إن اعتماد مجلس الأمن منذ دقائق للقرار ١٠٤٤ (١٩٩٦)، بإجماع أصوات كافة أعضائه، لابد وأن ينقل رسالة واضحة لا لبس فيها لحكومة السودان، مفادها أن المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، يقف وقفة حازمة لتأييد تنفيذ كافة قرارات الآلية الافريقية لتسوية المنازعات. ويؤكد القرار ضرورة تصدي المجتمع الدولي لظاهرة الإرهاب. كما يؤكد عزم المجلس على ردع كل من تسول له نفسه دعم الإرهاب، بما في ذلك الدول التي تتورط في مثل هذه الأعمال الإجرامية.

لقد أدان المجلس محاولة الاغتيال الإرهابية الفاشلة التي استهدفت حياة الرئيس محمد حسني مبارك أثناء اشتراك سيادته، بل فور وصوله صباح ٢٦ حزيران/يونيه الماضي، للاشتراك في القمة الافريقية في أديس أبابا. ولا شك في أن توقيت اقتراف هذه الجريمة الشنعاء يعكس وجود مؤامرة منظمة بدأ الإعداد لها منذ وقت طويل.

وقد شجب قرار المجلس ما مثّلته تلك المحاولة من انتهاك صارخ لسيادة اثيوبيا وسلامتها الإقليمية وتهديد للسلم والأمن في المنطقة بأسرها. وأكد القرار بذلك ما سبق أن قررته آلية تسوية المنازعات الافريقية من أن آثار هذه الجريمة تتجاوز اثيوبيا، الدولة التي وقعت فيها محاولة الاعتداء، وتتجاوز مصر، الدولة التي استهدفت المحاولة حياة رئيسها، لأنها مؤامرة ضد افريقيا برمتها. والإرهاب إذا لم تتم مواجهته بقوة وحزم، فسوف يستفحل وتتصاعد آثاره فيهدد السلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإن من الواضح أن المجلس لا يعالج اليوم نزاعا ثنائيا بين دولتين، وهو نزاع يمكن تسويته، أو التغاضي عن تسويته، عن طريق الوسائل المتعارف عليها دوليا، بل موضوعا يمس السلم والأمن في افريقيا.

لم يُطرح هذا الموضوع على مجلس الأمن، رغم خطورته الجسيمة، إلا بعد مرور أكثر من ستة شهور على وقوع الاعتداء، رغم أن التحقيقات الاثيوبية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بعض الارهابيين الذين شاركوا في ارتكاب تلك الجريمة قد فروا الى السودان وأن بعضهم قد قضى فترة طويلة للإعداد لمؤامرة الاعتداء. وبمجرد استكمال التحقيقات قامت الحكومة الاثيوبية بإبلاغ ما توفر لديها من معلومات الى حكومة

السودان التي تعمدت، للأسف الشديد، إضاعة الوقت، وقدمت وعودا متتالية بالتعاون، بل وأقدمت على تغيير كبار القيادات المسؤولة عن أجهزة الأمن في السودان في محاولة للإيهام بأن أي تستر أو تواطؤ إنما كان مسؤولية القيادات التي تم تغييرها بالفعل. وهو ما يؤكد أن هناك محاولة لإخفاء المعلومات المتعلقة بمحاولة الاغتيال الآثمة.

وبعد أن فشلت مساعي الحكومة الاثيوبية على المستوى الثنائي مع السودان لجأت اثيوبيا الى آلية تسوية المنازعات الافريقية، التي نظرت بالفعل في كافة الأدلة التي قدمتها اثيوبيا والتي تثبت بشكل قاطع بأن جميع المحاولات الاثيوبية لإقناع السودان بتسليم المتهمين الفارين الى السودان والتعاون مع التحقيقات الاثيوبية بتقديم المتهمين الى القضاء لكشف أبعاد المؤامرة، كل هذه المحاولات - وأكرر مرة أخرى للأسف الشديد - قد باءت بالفشل.

وبعد أن بحثت الآلية الافريقية الموضوع من كافة جوانبه في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، انتهت الى قرار يطالب السودان بشكل واضح وحاسم بمطلبين محددين هما: أولا، تسليم الارهابيين الثلاثة المختبئين في السودان الى اثيوبيا لمحاكمتهم بمقتضى معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين البلدين عام ١٩٦٤. وثانيا، الكف عن مساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية، وعن توفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية، والتصرف في علاقات السودان مع جاراته وغيرها من الدول في إطار الالتزام التام بميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية.

ولم تكتف المنظمة الافريقية بإصدار مثل هذا القرار الواضح والصريح، وإنما أوفدت بعثة الى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لحثه على التعاون من أجل تنفيذ ذلك القرار. كما قام أمين عام منظمة الوحدة الافريقية بنفس المسعى مع وزير خارجية السودان ومع السفير السوداني في أديس أبابا أكثر من مرة، دون أي جدوى، مما اضطر اثيوبيا مرة أخرى الى اللجوء الى الآلية الافريقية التي أصدرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر بيانا جديدا تقرر فيه ضرورة امتثال السودان لما سبق أن تقرر في أيلول/سبتمبر.

إن اثيوبيا حين لجأت الى مجلس الأمن في مطلع هذا العام استخدمت حقها المكفول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليه في المادة الخامسة والثلاثين من الميثاق التي تنص على أن لكل عضو في الأمم المتحدة يمكن أن يعرض على مجلس الأمن أي نزاع قد يكون من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. هذا بالإضافة الى ما قررته المادة الرابعة والخمسون من أن مجلس الأمن يجب أن يحاط دوما وبشكل كامل بالمعلومات المتعلقة بما يجري من أعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بواسطة منظمات أو ترتيبات اقليمية.

ولقد أثبت قرار مجلس الأمن الذي اعتمدناه للتو أن هناك تطابقا بين ما تدعو إليه مقتضيات الشرعية الدولية وبين قرارات المنظمة الإقليمية المعنية، وأن كلا منهما يدعم الآخر ويكرس تحقيق أهدافه، وأنه ليس هناك أي تعارض بين معالجة الموضوع على المستويين الدولي والإقليمي. حيث تتطابق متطلبات الشرعية الدولية مع مقتضيات الشرعية الإقليمية.

ولا شك في أن معالجة المجلس، في حد ذاتها، للموضوع يمكن أن تجنب المجتمع الدولي كله مواجهة أزمة حقيقية كان يمكن أن يؤدي تصعيدها إلى تهديد الاستقرار والأمن الإقليمي وإلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

وقد أبدى المجلس تجاوبا كبيرا واستعدادا لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه بمقتضى الميثاق، بإصدار القرار الذي اعتمدناه، والذي نرجو صادقين أن تتعامل حكومة السودان معه ومع قرارات المنظمة الأفريقية بالجدية اللازمة، آخذا في الاعتبار أن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول وفق أحكام المادة الخامسة والعشرين من الميثاق.

إن حكومة مصر ما زال يحدوها الأمل أن تمتثل حكومة السودان دون أي تسويف أو مماطلة للمطالبة الدولية الواضحة التي يتضمنها القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦). ونرجو أن يعود الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن لكي يبلغ المجلس بأن السودان قد قام بتنفيذ كافية ما تضمنه القرار من إجراءات والتي لا تخرج نصا وروحا عما ورد في قرارات الآلية الأفريقية. وتعول مصر على جهود كافة الدول لتشجيع السودان - كما

يقضي القرار - من أجل تنفيذ قرارات الآلية الأفريقية، وبالتالي الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن الذي اعتمدناه اليوم.

إن تنفيذ السودان لذلك القرار يمكن أن يمثل بداية تغيير جذري في توجهات السودان، ومؤشرا حقيقيا على أن الحكومة السودانية سوف تعدل عن سياساتها الراهنة التي انتهت بها إلى الوضع المؤسف الراهن.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتأكيد أن كل مصري يشعر بالطبيعة الخاصة للعلاقات التاريخية الأزلية التي تربط بين شعبي وادي النيل في السودان وفي مصر. إننا في مصر نعتبر أننا امتداد طبيعي للسودان وأن السودان امتداد طبيعي لنا. وكل ما يمس شعب السودان يمس شعب مصر، والعكس صحيح.

ولا شك في أن مصر هي أحرص ما تكون على أن تعود الحكومة السودانية إلى جادة الصواب، حتى ينعم الشعب السوداني الشقيق بالاستقرار والرخاء وبعلاقات طيبة مع كل جيرانه، وبالذات مع مصر، تأكيدا للوشائج العميقة بين الشعبين السوداني والمصري والتي امتدت وتوطدت عبر التاريخ، وسوف تستمر في قوتها وتواصلها بإذن الله عبر المستقبل.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي يكرر موقفه الثابت: إنه يرفض بقوة الإرهاب الدولي الشيطاني، بجميع أشكاله ومظاهره إننا نؤكد بكل جلاء أن بلدنا، في الكفاح ضد هذا التهديد الجديد الخطير للغاية ضد السلم والأمن الدوليين، يقف على أهبة الاستعداد للعمل على نحو بناء إلى جانب جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل حل المشكلة العالمية - مشكلة تهيئة الظروف اللازمة لاستئصال شأفة الإرهاب من جميع أنحاء العالم.

والاتحاد الروسي، اتساقا مع موقفه المبدئي بشأن هذه المسألة أعلن إدانته القوية لمحاولة اغتيال رئيس مصر، فخامة السيد حسني مبارك، في أديس أبابا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بحقيقة أن التحقيق في هذه الجريمة البغيضة يجب أن يختتم بنجاح، مع تقديم المرتكبين إلى العدالة. وليس هناك مجال للشك: لا يمكن أن يتم هذا على نحو فعال إلا من خلال التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك التعاون الثنائي.

وبالنظر إلى كون منظمة الوحدة الأفريقية قد اعتمدت عدة قرارات هامة تستهدف المساعدة على حل مشكلة تسليم المشتبه فيهم، فنحن مقتنعون بأن مشاركة الآلية الإقليمية، وفي هذه الحالة منظمة الوحدة الأفريقية، بأكبر قدر ممكن هو أفضل سبيل للعمل. ولئن كنا نرحب بالتعاون البناء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك بأن يشترك مجلس الأمن في هذه المسألة بدعم هذه المنظمات، إذا لزم الأمر؛ فإننا، في نفس الوقت نعتقد بأنه ليس هناك ما يبرر أن يحل المجلس محل تلك المنظمات في هذه المسألة. ونعتقد أن هذا النوع من التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية قادر على تحقيق نتائج إيجابية في تسوية مسألة السودان أيضا، وسوف يساعد هذا على بناء الثقة وفرض الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة من أفريقيا.

وفي الحقيقة، هذا هو بالضبط ما دار في أذهاننا خلال عملنا في وضع مشروع القرار في صغيته النهائية، وإننا نشعر بالامتنان لأن المشاركين في تقديمه قد أخذوا عدة تعديلات، قدمناها بتلك الروح، بعين الاعتبار. ونحن واثقون بأن قرار المجلس الهام هذا سيتلقى ردا مناسبا، أولا وقبل كل شيء في الخرطوم، وأنه سيعطي السودان دفعة إضافية لتصعيد جهودها للكشف عن المشتبه فيهم الثلاثة. وهذا سيمكن من حل المسألة والسماح للمجلس بحذفها من قائمة اهتماماته.

ونلاحظ بارتياح التعليلات المقدمة من جانب واضعي المشروع بأن اعتماد مشروع القرار لا يستهدف عزل السودان دوليا أو اتخاذ تدابير ضده، وأن مناشدة المجلس للمجتمع الدولي بأن يشجع حكومة السودان على أن تستجيب بصورة تامة وفعالة لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية، تفترض، أولا وقبل كل شيء، أن القنوات الدبلوماسية الثنائية ستستخدم لتيسير إيجاد الحل. وهذا، في رأينا، هو الطريق المرجح أن ينجح.

وبما أن هذا هو أيضا مفهوم الاتحاد الروسي للنص، فقد صوت مؤيدا مشروع القرار.

ولقد استمعنا إلى بيان الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم باسم بلده، ونأمل أن يعطي المجتمع الدولي الخطوات البناءة التي اتخذتها الخرطوم، من أجل تحقيق التعاون اللازم مع الآلية الإقليمية والبلدان المعنية، الاهتمام الواجب والوزن الذي تستحقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن تصميم الحكومة البريطانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل استئصال الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره معروف جيدا. لقد أصبنا بصدمة بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك رئيس مصر في أديس أبابا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وأدناها بشدة.

وإننا نثني على الحكومة الأثيوبية لتحقيقها الفعال في هذا الهجوم، وإننا نجد الأدلة التي جمعتها عن مرتكبي الجريمة مقنعة.

ونأسف لعدم امتثال حكومة السودان لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية في البيانين اللذين أصدرهما الجهاز المركزي في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ونرحب بمبادرة أعضاء عدم الانحياز في المجلس بتقديم مشروع القرار الذي اعتمد توا. ويراودنا وطيد الأمل بأن تتعاون حكومة السودان تعاونا كاملا في تنفيذ القرار، وعلى وجه الخصوص تسليم المشتبه فيهم الثلاثة للمحاكمة. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيدات وزير خارجية السودان المقدمة إلى أعضاء المجلس، ونتطلع إلى تحويل هذه النوايا الطيبة إلى أعمال.

ونأمل أن يتمكن الأمين العام، في التقرير المطلوب في الفقرة ٧ من القرار الذي اتخذه المجلس توا، من الإفادة بأن هذه المشكلة قد تم حلها على نحو مرض.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويختتم هذا أيضا فترة رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠